والمكان واحد فقال تت اي زيادة على ربع القامة اذ لم يكن وحده بل وان كان وحده
لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخ ومعنى الابراد الخ لا يخفى ما في ذلك من السماح
وذلك ان معنى قوله الصلوة بردها اي يوقعها في وقت البرد وهو ليس على اطلاقه وهو
الحق تفسير للبرد لا للابراد وهو يفتح الخ هكذا رأيته مضبوطا في نسخ صحيحة
من القاموس اي شدته استحباب التاخير مطلقا هذا القول ضعيف وتصر
الاستحباب بغير المساجد هذا هو المعتمد والحاصل ان المعتمد ان الافضل لمن
والجماعة التي لا تنتظر غيرها التقديم ومثلها الجمعة وأما الجماعة التي تنتظر غيرها فان
الأولى لها التاخير لربع القامة لا فرق في ذلك بين صيف وشتاء وبالنسبة
الجماعة مطلقا تنتظر غيرها ام لا لشدة الحر اي لوسط الوقت كما افاده الحطاب
حيث قال اتفقوا على انتهاء الابراد الى اخر الوقت وقال ابن عبد الحكم ينتهي الى
الاولى وفي اذان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجاه الى ان كان للتلول والجدارات
فيء يستظل به وذلك في وسط الوقت امر ابردوا بالصلاة اخرجاه للتعدية
والمعنى ادخلوا الصلاة في البرد وهو سكون شدة الحر افاده المصباح وقال ابن
عبد السلام وامر الابراد عند شدة الحر اما عند الحر اه فابردوا بالصلاة
قيل كلمة عن سقطت بالواو زيادة وابرد متعد بنفسه يعني ادخلوها في البرد
من ريح جهنم بفاء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة
معنى الابراد الخ فابردوا بالجمعة وذاكروا ان تستثنيا ألفا ايا تنوين اميدا الفيا
والا فيا جمع مني والجمع باعتبار الافراد التي لها ظل وهي الحر يشتد تصوتوا
كما تقدم وعطف قوله وينكسر الخ على ما قبله عطف لازم على ملزوم وسطوعها
اي ارتفاعها والظل اذ يقال اكتسب التأنيث
من اضافته الى الذات والظل اذ المتبع اسم للمجموع من اللهب وارتفاعه والظل
ان مراده اسم اللهب المرتفع والاحسن ما اشار اليه في شان المراد بفيح جهنم
نفسها فتدبر بالهاجرة وقت اشتداد الحر بعد ظل منصفي النهار
المراد به الظل الذي يزيل التعليل الشمس وهو الحق مقابله لابن حبيب بالاشتراك
بينهما وعليه ابن الموازي فايلا تا الله لا اشتراك بينهما او العصر لا يخفى ان هذا

القول

قول هو ما بين صير الصلوة وقت العصر لكنه ليس فيه بيان ما يقع به الاشتراك
وقد علمت انه هذا في الحضر وأما في السفر فيمتد وسعى بيتين كانت اداء ايا لا
اثم عليه والمناسب التعبير بهذا انها اداء اولو فعلت في الضرورة ومن صلى
العصر على هذا القول في اخر القامة الاولى كانت باطلة وعلى الثاني في الخ
اي ومن صلى الظهر اول القامة الثانية كانت اثما لوقوعها بعد وقتها
المختار الظهر تقع الخ لا دخل لذلك في ثمرة الخلاف وقوله والعصر في اول
وقتها تقدم فلا حاجة له فذكره تكرار بانهم علم فايله واعترض بعضهم بانه
لا يعلم دخول الوقت بما ذكر فيه لانه غير مطرد في كل الازمنة لان الشمس تكون
في الصيف مرتفعة وفي الشتاء منخفضة قال في التحقيق بعد ذلك وهذا كله في الحر
حيث ينظر ظهر الظهر وان كان في زمن الصيف فانه يرجع الى اول الاولى والى الضياع
فيما لو دخل ذلك وبحياط للوقت من رواية ابن القاسم ايا فكل منهما رواية عن
مالك الاذان الاولى برواية ابن عبد الحكم والثانية رواية ابن القاسم افاده في
التحقيق مالم تصفر الشمس اي في الارض والجدار اي لا في عين الشمس اذ لا تزال
تتغير حتى تغرب كما ذكروا وان الشمس الخ تعليل للمقدر يعني عليه اذ هذا
لا يقتضي الخ بل يقتضي البعد لان الشمس اذا كانت تتغير عند القائلين
فلم توجد اصفرار فقد انقضى وقت العصر على رواية ابن عبد الحكم وينبغي
على رواية ابن القاسم والحبب انه يغتفر ذلك التغير الاصفرار افاده الدفري
في شرح ابن الحاجب والمذهب ان تقدم العصر اولى وقتها افضل الخ وقته بانه
لا شبهة القائل بهذا ان يزاد في ذلك اذ رأى الا سيما ان ضمير يبدي يعود على
الأمة وقيل يعود على جملة الشرع منقوض بالصبح رده عبد الوهاب فقال
انه ممنوع لانه اذا لم يتبين الصبح بذلك واجاب بعض عن المصنف بان المقدر
لما كان عدد ما في بيان الرباعية التي تقصر اي ركعتين لم يتضمن تعيينها
بالشافعية الصبح اذ لم يعهد صلاة هي ركعة غير الوتر تقدم عند الخ
الخ هذا يفيد مقارنة طلوع الشمس لطلوع ذلك النجم ويفيد كون طلوع
النجم معلوما وقد تقدم ان الشمس لا تقارن طلوع ذلك النجم ويدل على ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)